الدينار الكويتي 1 KD

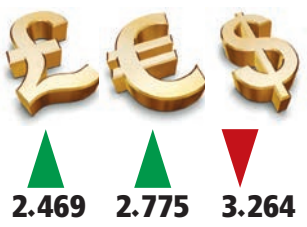

المؤشر الكويتي

السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
5.532	6.132	4.340

تقرير اقتصادي

«التأمينات»... الاستثمار الحصيف أولى من الأرباح القياسية

تعزيز شفافية أي مؤسسة وحوكمتها يجب أن يستمرا تقليداً مهنياً حتى إن تغيّر مديروها

واصلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إعلانها تحقيق أرباح قياسية لثاني ربع على التوالي، ليصل مجموع أدائها في النصف الأول من العام الحالي الى 12.1 مليار دولار، بنمو يبلغ 362 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، وهو الذي وصفته المؤسسة بـ "أفضل أداء استثماري في تاريخها".

ومع أهمية تأكيد أن هذه الأرباح تعتبر مفاجأة بكل المقاييس، خصوصا أنها أتت في فترة تعرضت فيها الاقتصادات العالمية وأسواق الأسهم لهزّة نتيجة لتداعيات أزمة كورونا، بالتوازي مع إعادة هيكلة قطاعات الاستثمار في المؤسسة، فإنه من المهم من زاوية مقابلة التأكد من جودة هذه الأرباح عبر شفافية الإفصاح عن مكونات المحفظة الاستثمارية والاستثمارات التي دعمت تحقيق الأرباح القياسية، خصوصا في ظل اعتراف قيادات في المؤسسة بأن هذه الأرباح يصعب إعادة تحقيقها في النتائج الفصلية المقبلة، فضلا عن أن هناك معلومات في أوساط استثمارية تشير الى أن معظم الأرباح القياسية تحققت نتيجة لارتفاعات في قيم الأصول "غير محققة"، ولم تنتج عن بيع شركات أو تخارج من ملكيات للمحفظة التي تناهز قيمتها 123.8 مليار دولار في نهاية سبتمبر الماضي.

وإذا كان الإنصاف يقضي بالإشادة بدرجة الشفافية لدى مؤسسة التأمينات، خصوصا العام الحالي في إعلان النتائج الفصلية وحتى في تحديد التوزيع القطاعي لاستثمارات المحفظة (50 في المئة أسهم وسندات و50 في المئة عقار وملكية خاصة وبنية تحتية وبدائل مالية)، فإن الإنصاف ذاته يقضي بأن يكون لعملاء "التأمينات" المشتركين والمتقاعدين من المواطنين، وكذلك المختصين والمحللين الحق في معرفة أوضاع استثماراتهم، لا سيما نسبة المخاطرة في الاستثمارات التي حققت تلك الأرباح القياسية ومدى مواءمة اتخاذ قرار استثماري استراتيجي بخفض نسبة السيولة من 40 إلى 10 في المئة، ثم خفضها بحلول مارس 2021 الى دون الـ 4 في المئة، وسط حالة من عدم اليقين في الأسواق والاقتصادات العالمية، بسبب أزمة كورونا، ولماذا يتم احتساب الودائع مثلا كجزء من السيولة غير المستثمرة، مع أنها تعطي عوائد وإن كانت ضئيلة، لكنها مقبولة مقارنة بمخاطرها؟ ناهيك باستعراض أداء محفظة المؤسسة، مقارنة مع أداء استثمارات صناديق التقاعد الخليجية والعالمية، ومدى انتظام وتيرة الأداء على المديين المتوسط والطويل، فالتأكد من حصافة الاستثمار وآلياته وتنوعه قطاعيا وجغرافيا وتوزع المخاطر فيه أهم حتى من تحقيق الأرباح القوية في فترة استثنائية.

ولا شك في أن مزيداً من الشفافية لدى "التأمينات" في استعراض مكونات المحفظة وأدائها سيرفع من مستوى الثقة بأدائها لدى الرأي العام، بعد أن تعرضت هذه الثقة لهزّة مجتمعية عنيفة في عهد مديرها السابق، بل سيحمي المؤسسة على المدى الطويل من الضغوط الشعبوية التي يمارسها بعض السياسيين، وعندها يمكن أن تقنع الجمهور بمخاطر أوضاع الحساب الإكتواري مثلا، وتواجه أي حملة تطالب بتقليص سنوات التقاعد، أو تعديل سياسات الاستبدال، مسنودة برصيد من الشفافية والمصداقية والثقة لدى المجتمع.

والأهم من ذلك كله أن تعزيز شفافية أي مؤسسة وحوكمتها سيستمران لتكون تقاليد مهنية على المدى الطويل، حتى وإن تغيّر الأشخاص الذين يديرونها في السنوات اللاحقة.

وفي نطاق أكثر شمولا، فإن المطلوب اليوم من مجلس الوزراء أن يجعل سياسات الشفافية والحوكمة أولوية لدى الجهات التابعة، خصوصا تلك التي تدير مليارات الدنانير، فلدينا في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ذكريات أليمة من تجاوزات وسرقات وخسائر طالت الصندوق السيادي، وذكريات أخرى أقرب إلى اختلاسات أموال "التأمينات"، والتربح غير المشروع فيها، ولعل ما نشره ديوان المحاسبة أخيرا عن نسب التزام الجهات الحكومية بمعايير الحوكمة يشير الى فجوة عميقة في بعض الجهات من الواجب تلافيها ومعالجتها في أقرب وقت.

محمد البغلي
albaghli74@gmail.com

وقف مشاريع «الديوان الأميري»... خطوة إصلاحية بحاجة لكفاءة حكومية

لا شك في أن طلب الديوان الأميري من بلدية الكويت إيقاف إجراءات المشاريع التي يشرف عليها، يعتبر خطوة تصحيحية لوضع معكوس استمر سنوات ترسخت فيها قيم خاطئة تمثلت في أن تجاوز القواعد الإدارية السليمة والتنفيذ من غير جهة الاختصاص بات أمرا مقبولا طالما أدى ذلك الى إتمام المشروع وتشغيله.

غير أن خطوة الديوان الأميري، رغم أهميتها في حدود اختصاصه، تحتاج إلى خطوة أكبر من مجلس الوزراء على صعيد إصلاح الإدارة العامة والمؤسسات لتفنيد أيّ عذر مستقبلي يتعلق بفكرة أن تعثّر وبطء تنفيذ المشاريع في القطاع الحكومي يعطيان ذريعة لخلق نظام آخر موازٍ لنظام المشاريع الرسمي في الدولة، مما يستوجب العمل على إصلاح اختلالات نظم المشاريع وتسريع التنفيذ، وتقليص الخطوات البيروقراطية، وبسط قواعد الشفافية والحوكمة على المناقصات والترسيات، مع الأخذ بعين الاعتبار العوائد الاقتصادية والمالية والخدمية للدولة والمجتمع عند إقرار أو تنفيذ أي مشروع حكومي.

وبالنظر الى بيانات رسمية وأرقام من الميزانية العامة للدولة، فإن الديوان الأميري أنفق على مشاريعه خلال 5 سنوات ماضية 1.4 مليار دينار، بمتوسط 280 مليونا في العام الواحد، أي ما يوازي 50 في المئة من ميزانية المشاريع في وزارة الأشغال، الجهة المنوط بها تنفيذ أكبر وأضخم المشاريع العامة في البلاد!

وفي الحقيقة، فإن معظم المشاريع التي أشرف عليها الديوان الأميري في السنوات الماضية محدودة القيمة الاستراتيجية والاقتصادية، رغم ارتفاع كلفتها المالية، فلم يتولّ مثلا تنفيذ مشاريع يصعب التعامل مع بيروقراطيتها أو تمويلها، كالموانئ والمطارات أو حتى الطاقة البديلة، إنما تركزت مشاريعه على منشآت رياضية أو ترفيهية أو ثقافية، أو حتى توسعة لمستشفيات قائمة، بل إن الديوان أشرف حتى على تنفيذ مدينة الكويت لرياضة المحركات.

وهذه كلها كان يمكن إحالتها الى الجهات المختصة، مع المواءمة بين جودة التنفيذ وتطبيق معايير الرقابة والشفافية عليها.

قبل فترة، أدى تأخر تنفيذ المدينة الترفيهية، ثم إحالة تنفيذها الى الديوان الأميري، الى ارتفاع ضخم في كلفتها الأصلية بأكثر من 1800 في المئة، لتبلغ 628 مليون دينار، وهذا مدعاة الى مراجعة الإنفاق على هذه النوعية من المشاريع، حيث تعاد إلى الجهة المعنية، وهي شركة المشروعات السياحية المملوكة للدولة، لتطرحها عبر نظام الشراكة مع مستثمر ومشغل عالمي وباكتتاب المواطنين، وأيضا بملكية استراتيجية للدولة، وهنا تتحقق فائدة أعظم لكل الأطراف المساهمة في المشروع.

وقف مشاريع الديوان بقدر ما هي خطوة إصلاحية مهمة تعيد لهذه المؤسسة دورها البروتوكولي المعهود، فلن يكتب لها النجاح ما لم يتلقفها مجلس الوزراء من باب معالجة اختلالات المشاريع التي ينفذها، لتصبح مؤسسات الدولة المختصة هي المنفذة لمشاريعها.

أخبار الشركات

«كميفك» تؤسس شركة برأسمال مليون دينار

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) أنها بصدد تأسيس شركة تابعة في الكويت برأسمال قدره مليون دينار، تحت مسمى "كميفك لتأجير واستئجار السيارات".

وأوضحت أنه نظراً لطبيعة الإجراءات المتبعة في الكويت، فإن التراخيص صادرة بصورة مؤقتة لحين استكمال إجراءات التأسيس وإصدار الشهادات والأوراق اللازمة بشكل نهائي.

وبينت "كميفك" أن عملية تأسيس الشركة التابعة لا يوجد لها أثر على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي.

«أموال» تربح 339.87 ألف دينار

بلغت أرباح شركة أموال الدولية للاستثمار 339.87 ألف دينار بواقع 1.88 فلس للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا قدرها 573.44 ألف دينار، بما يعادل 3.18 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«المعامل» تحقق 4.46 ملايين دينار

حققت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات 4.46 ملايين دينار، بواقع 41.8 فلسا للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا بقيمة 3.56 ملايين دينار، بما يعادل 33.74 فلسا للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«مشاعر» تتكبد 2.98 مليون دينار

تكبدت شركة مشاعر القابضة خسائر قدرها 2.98 مليون دينار، بواقع 16.86 فلسا للسهم خلال الفترة المتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا بقيمة 1.65 مليون دينار، بما يعادل 9.22 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«قيوين أ» تكسب 680.3 ألفاً

قالت شركة أم القيوين للاستثمارات العامة انها حققت مكاسب قدرها 680.3 الف دينار بواقع 1.8 فلس للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا بقيمة 1.85 مليون، بما يعادل 5.1 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«منشآت» تفقد 19.77 مليون دينار... ووقفها عن التداول

بلغت خسائر شركة منشآت للمشاريع العقارية 19.77 مليون دينار بواقع 61 فلسا للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا قدرها 4.3 آلاف دينار بمقدار 0.01 فلس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

وأعلنت بورصة الكويت وقف التداول على أسهم الشركة بناء على إفصاحها الذي يفيد ببلوغ نسبة خسائر الشركة المتراكمة 83 بالمئة، وذلك تطبيقا للفقرة 8 من المادة 9-8-2 من كتاب قواعد البورصة التي تفيد بأن في حال تحقيق الشركة المدرجة خسائر متراكمة تصل الى 75 بالمئة أو أكثر من رأسمال الشركة للبورصة القيام بوقف التداول في أسهم الشركة المدرجة.

خسائر جديدة لمؤشرات البورصة والسيولة 67 مليون دينار

عمليات بيع على الأسهم القيادية وتراجع 1.6% للسوق الأول

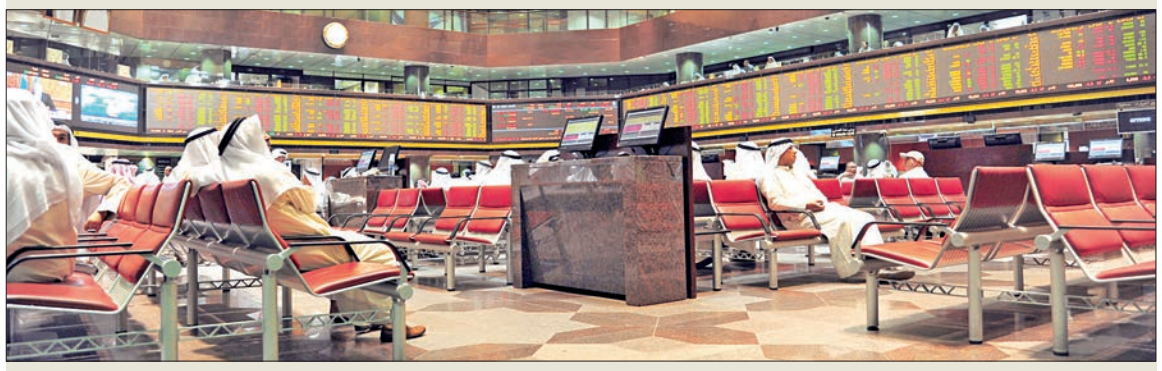

علي العنزي

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت بحدة أمس، وفقدت جل مكاسب أمس الأول، وخسر مؤشر السوق العام نسبة 1.3 في المئة تعادل 73.06 نقطة ليقفل على مستوى 5532.45 نقطة بسيولة بلغت 67 مليون دينار وبفارق 9 ملايين مقارنة مع سيولة أمس الأول.

وتم تداول 231.5 مليون سهم عبر 14726 صفقة، وتم تداول 120 سهماً ربح منها 27 وخسر 82 وثبت 11 دون تغير.

وتكبد مؤشر السوق الأول خسارة أكبر بنسبة 1.6 في المئة تساوي 100.09 نقطة ليقفل على مستوى 6132.65 نقطة بسيولة بلغت 57.6 مليون دينار تداولت 114.4 مليون سهم عبر 10174 صفقة، ولم يرتفع سوى 3 أسهم فقط في السوق الأول وخسر 16 سهماً واستقر سهم واحد فقط.

وتماسك مؤشر رئيسي 50 ولم يخسر أكثر من نسبة 0.4 في المئة تعادل 17.6 نقطة ليقفل على مستوى 4432.03 نقطة بسيولة متراجعة قياساً على أمس الأول إذ بلغت أمس 7.6 ملايين دينار تداولت 83.2 مليون سهم عبر 3353 صفقة، وتم تداول 44 سهماً ربح منها 9 فقط وخسر 32 فيما ثبتت 3 دون تغير.

بيع مفاجئ

كما كانت، أمس الأول، ارتفاعات السوق محدودة مقارنة مع التقديرات السابقة لها، جاءت عمليات جني الأرباح كبيرة ومبالغ فيها وفي خضم العديد من العوامل الإيجابية وتراجع عناصر المخاطرة بدرجة واضحة، وبدأ السوق أمس، تعاملاته على بيع تدريجي زاد بمرور الوقت وكانت الارتدادات محدودة جداً ومحاولاتها خجلة أيضاً وكان البيع متناسباً مع أوزان الشركات إذ ظفر "الوطني" بأعلى سيولة تجاوزت 18 مليون دينار وخسر 1.4 في المئة، بينما زادت خسائر "بيتك"، واقتربت من 1.6 في المئة وبسيولة كبيرة أيضاً كانت 12.3 مليون دينار وخسر أجيليتي نسبة كبيرة 2.5 في المئة وحل ثالثاً وهو ما كان قد أعلن عن بيع أكثر من مليون سهم لمصلحة النيابة العامة، بينما خسر زين نسبة 1.4 في المئة وبسيولة أقل كانت 3.4 ملايين دينار ولم ينج من اللون الأحمر سوى أسهم القرين وبوبيان بتروكيماويات لاستفادتهما من نمو أسعار النفط الكبير وبلوغ خام برنت مستوى 45 دولاراً للبرميل تسليم يناير القادم وكذلك سهم ميزان.

وعلى الطرف الآخر، استمر سهم الجزيرة بتحقيق قفزات سعرية وربح 7.4 في المئة بسيولة مقاربة لسيولة أمس الأول 2.4 مليون دينار، وربح كذلك سهما آلافكو، والمنار الذي سجل تداولات كبيرة بأكثر من 8 مليون سهم فيما خسر العديد من الأسهم خصوصاً تلك التي حققت خسائر بعضها تجاوز 75 في المئة من رأس المال مما أوجب وقف تداولها مثل سهم منشآت، وانتهى مؤشر السوق الرئيسي إلى خسارة محدودة نسبياً.

خليجياً استفادت مؤشرات أسواق أبوظبي ودبي والسعودية ومسقط من ارتفاعات أسعار النفط وحققت إقفالات خضراء متقاربة وجميعها دون النقطة المئوية بينما خسر السوق الكويتي نسبة كبيرة رافقه أيضاً سوقا قطر والبحرين ولكن بنسب محدودة جداً.

«التمدين أ» تخسر 3.81 ملايين

لفتت شركة التمدين الاستثمارية الى تسجيلها خسائر بقيمة 3.81 ملايين دينار، بواقع 11.16 فلسا للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا بقيمة 10.58 ملايين دينار، بما يعادل 30.9 فلسا للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«بيت الطاقة»: 1.26 مليون دينار خسائر

ذكرت شركة بيت الطاقة القابضة أنها تكبدت خسائر قدرها 1.26 مليون دينار، بواقع 1.68 فلس للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تسجيلها خسائر بقيمة 4.25 ملايين دينار، بما يعادل 5.68 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«أرزان» تفقد 8.9 ملايين دينار

تكبدت شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار خسائر قدرها 8.9 ملايين دينار بواقع 11.2 فلسا للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا بقيمة 3.94 ملايين دينار، بما يعادل 4.96 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«التجاري»: العوضي عضواً

أفاد البنك التجاري الكويتي بأنه تم استدعاء العضو الاحتياطي يوسف العوضي للانضمام الى مجلس إدارة البنك عضوا بمجلس الإدارة، اعتبارا من 10 الجاري، لاستكمال دورة المجلس الحالية.

9.54 ملايين دينار أرباح «شمال الزور»

أفادت شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه بأنها حققت أرباحا قدرها 9.54 ملايين دينار بواقع 8.68 فلوس للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا قدرها 9.36 ملايين دينار، بما يعادل 8.51 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«الوطنية ع» تعفي بعض مستأجري «سوق شرق» من إيجارات سابقة

قررت الشركة الوطنية العقارية إعفاء بعض مستأجري سوق شرق من إيجارات سابقة بقيمة تُقدر بحوالي 319.2 ألف دينار.

وأوضحت أن الإعفاءات من شأنها التأثير على المركز المالي للشركة، وذلك بانخفاض إضافي في الإيرادات بقيمة مبلغ الإعفاء.

1.11 مليون دينار خسائر «أصول»

خسرت شركة أصول للاستثمار 1.11 مليون دينار بما يعادل 7.56 فلوس للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا بقيمة 1.59 مليون دينار، بما يعادل 8.96 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«الكويت للتأمين» تربح 10.29 ملايين دينار

حققت شركة الكويت للتأمين أرباحا قدرها 10.29 ملايين دينار، بواقع 55.69 فلسا للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقارنة بتحقيقها أرباحا قدرها 8.7 ملايين دينار بربحية بلغت 47.1 فلسا للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«السور» تعتمد 1.71 مليون دينار أرباحاً

اعتمد مجلس إدارة شركة السور لتسويق الوقود البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، وحققت الشركة أرباحا قدرها 1.71 مليون، بواقع 4.23 فلوس للسهم، مقابل تحقيقها أرباحا بقيمة 3.14 ملايين، بما يعادل 7.85 فلوس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«متحدة» تفقد 4.9 ملايين دينار

تكبدت شركة العقارات التحدة خسائر قدرها 4.9 ملايين دينار بواقع 4.57 فلوس للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تحقيقها أرباحا قدرها 3.08 ملايين دينار، بما يعادل 2.87 فلس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

1.36 مليون دينار خسائر «وثاق»

أوضحت شركة وثاق للتأمين التكافلي أنها سجلت خسائر بقيمة 1.36 مليون دينار بمقدار 12.43 فلسا للسهم خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020، مقابل تسجيلها خسائر بقيمة 33.2 ألف دينار، بما يعادل 0.302 فلس للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

«أولى تكافل»: التنيب ممثلاً عن «المنتجعات»

أشارت شركة الأولى للتأمين التكافلي أنه تم تعيين صالح التنيب عضوا في مجلس إدارة الشركة ممثلا عن شركة الدولية للمنتجعات.